٥ ـ تأثير المقاطعة على اقتصادنا ؟ ايجابي ... أم سلبي ؟ ٦ ـ المقاطعة بعد حرب تشرين : النفط والاموال العربية . ٧ ـ مستقبل المقاطعة : تقييم عام . ٨ ـ اقتراحات وتوصيات .

د. منذر عنبتاوي : في الحقيقة لدي سؤالان : هل المقاطعة المقصودة في هذه الندوة هي المقاطعة الاقتصادية اساسا كما بدأت الدول العربية في تطبيقها مع بداية الخمسينات، من خلال المؤسسات ومن خلال قرارات معينة انصرفت معظمها للنواحي الاقتصادية . ولا بد انها تنصرف الى معالجة المقاطعة السياسية . والثاني هو هل نريد ان نبحث مستقبل المقاطعة في ضوء الحلول المطروحة على الساحة للقضية الفلسطينية او في معزل عن هذه الحلول .

هاني الهندي : اعتقد أن هذه الاسئلة ممكن ان تتطور مع البحث ، ولا بد ان يتطرق الباحث اليها .

برهان الدجاني : اقترح ان ننصرف مباشرة الى معالجة النقاط التي تقدم بها الاخ هاني ، واذا طرأت أية ملاحظة من أي نوع هذا النوع او غيره يمكن ادخالها في مكانها المناسب ، وبما ان اول نقطة هي المقاطعة العربية والقانون الدولي ، وبما انك انت خبيرنا في القانون الدولي فمن الطبيعي ان نرجوك ان تفتح هذه المرحلة وتتفضل تعطينا رأيك .

د. منذر عنبتاوي : بكل سرور ... في الحقيقة لم تكن عندي فكرة عن هيكل الندوة الذي طرح الآن، ولذلك لم أكن عارفا بالضبط ما اذا كان الحديث عن المقاطعة سيتناول نواحي القانون الدولي أم لا . وعلى كل حال فان الموضوع في ذهني وعندي فكرة عامة لكنها غير مبنية على مستندات في طبيعة الحال ، والان لا اقدر ان ابرز المستندات اللازمة.

في تقديري المقاطعة العربية كما مارستها الدول العربية منذ اوائل الخمسينات كانت مقاطعة قائمة على التسامح الشديد والتساهل الكبير بالتعامل مع الدول الاخرى . والسبب في ذلك هو ان الدول العربية منذ قيام دولة اسرائيل وهي في حالة حرب مع اسرائيل ، وطبقا لقواعد قانون الحرب يحق للدول المتحاربة ان تمارس ليس فقط المقاطعة الاقتصادية بمعنى حظر التعامل مع العدو سلبا او ايجابا ، وانما ايضا اتخاذ الاجراءات التمييزية اللازمة ازاء تلك الاطراف الثالثة ، تلك الدول المحايدة التي لا تقوم باداء واجبات الحياد ازاء الحرب القائمة ، فمن هنا انا أعتقد بأن الدول العربية في تطبيقها لانظمة المقاطعة كانت متساهلة جدا ، لان قانون الحرب كان يمنحها الحق في ان تتخذ كافة الاجراءات التمييزية اللازمة ازاء الاطراف الاخرى غير المشتركة في الحرب كلما اتخذت تلك الاطراف من الخطوات ما يساعد العدو في الحرب بشكل مباشر او غير مباشر ، بمعنى آخر او اوضح ان الدول العربية كان بامكانها ان تميز ضد الولايات المتحدة ومثلا ضد الدول الاوروبية الغربية ان تقاطعها بشكل مباشر.والمقاطعة هنا ليست مقاطعة اقتصادية فقط وانما ممكن ان تكون مقاطعة سياسية لكن الدول العربية لاسباب واضحة أهمها العجز من ناحية وعدم الثقة بالنفس من ناحية،والارتباطات المختلفة مع الامبريالية الغربية دفعتها الى ان تسلك هذا التسهيل المرن جدا والمتساهل بالنسبة لتلك الشركات والمؤسسات التي تتعامل مع اسرائيل بشكل يمكنها دعم الاقتصاد الاسرائيلي وبالتالي دعم قوته العسكرية والسياسية . فما دام بامكان الدول العربية زمن الحرب ومن الناحية القانونية ما دام الحق القانوني في أن تقاطع الخصم مباشرة وبشكل كامل وما دام من حقها ان تقاطع الاطراف الاخرى غير المشتركة في الحرب اذا ما تخلت عن اداء واجباتها كأطراف محايدة فمن باب اولى ان من حقها ان تضع من اللوائح والقرارات ما تراه مناسبا لتنظيم علاقتها بالشركات والمؤسسات التي تتعامل مع العدو الاسرائيلي . ان كل ما عملته الدول العربية هو انها قالت للشركات والمؤسسات اننا غير مستعدين للتعامل معكم اذا استمرت علاقاتكم مع اسرائيل هنا الامر ليس فيه اكراه ولا اجبار ولا شيء آخر . كل ما هنالك ان تركت الحرية للمؤسسات الاخرى ، انها اذا ارادت ان تتعامل مع الدول العربية فيجب ان تتصرف بشكل معين بالنسبة لعلاقتها مع اسرائيل . هذا فيما يتعلق بزمن الحرب وباختصار شديد.اذا اردنا ان ننتقل للحديث عن المقاطعة في القانون الدولي زمن السلم الواقع ليس هناك قواعد تنظم هذا الامر بالنسبة لزمن السلم . فالاصل في زمن السلم